الحكومة تعتزم إرسال موازنة ٢٠١٢ إلى مجلس النواب قريباً

مجلس الوزراء يشكّل لجنة لصرف مستحقات القطاع الخاص

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكدت مصادر اعلامية مطلعة في مجلس الوزراء ان الحكومة تعتزم ارسال الموازنة العامة للدولة منتصف الاسبوع المقبل ، في وقت قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة عليا لتدقيق وصرف مستحقات القطاع الخاص من المحليين والأجانب والمنظمات الدولية. وأعلنت الحكومة أنها ستصوت على موازنة عام ٢٠١٢ الثلاثاء المقبل وترسلها في اليوم التالي إلى مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها.

وقالت المستشارة الإعلامية لمجلس الوزراء مريم الريس لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "الحكومة سترسل مسودة موازنة عام ٢٠١٢ إلى رئاسة مجلس النواب الأربعاء المقبل بعد التصويت عليها في مجلس الوزراء الثلاثاء".

وأضافت : نأمل في الحكومة إقرار الموازنة في مجلس النواب مع بداية العام الجديد ولا يحصل تأخير مثل الأعوام السابقة".

في غضون ذلك قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة عليا لتدقيق وصرف مستحقات القطاع الخاص من المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، في حين أكد أن لجنة الشؤون الاقتصادية أوصت بإخضاع ديون القطاع الخاص الأجنبي إلى اتفاقية نادي باريس، تعهد بإحالة المطالبات بالديون التي يثبت عدم صحتها إلى القضاء.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ بحسب بيان صادر عن مكتبه : إن "مجلس الوزراء قرر الموافقة على إقرار توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مستحقات الأفراد والشركات الخاصة من الوطنيين والأجانب والمنظمات الدولية".

وأضاف الدباغ :أن "الموافقة ستأخذ بنظر الحسبان رأي الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن ديون القطاع الخاص الوطني عدا عضوية المفتش العام كونها غير قانونية وذلك بتخويل اللجنة تشكيل لجنة عليا لتدقيق وصرف تلك المستحقات سواء كانت أكثر من عشرة ملايين دينار أو أقل ويكون صرف أصل المبلغ من دون فائدة".

وتابع الدباغ: أن "هذه الموافقة تأتي حرصاً من الحكومة العراقية على تطبيق اللوائح والالتزامات الدولية ومنها التزامات نادي باريس الدولي حول الديون والإيفاء بالالتزامات الدولية من خلال سداد الديون التي بذمة العراق لإعطاء المصداقية في العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول العالم"، مشيرا إلى أن "لجنة الشؤون الاقتصادية قد أوصت بإخضاع ديون القطاع الخاص الأجنبي إلى اتفاقية نادي باريس انسجاماً مع توجهات الحكومة العراقية بعدم التفريق بين الدائنين".

واكد الدباغ أن "المطالبات التي يثبت عدم صحتها ستعلن وتحال إلى القضاء"، لافتا إلى أن "اللجنة العليا لتصفية مستحقات القطاع الخاص العراقي ستضع آلية علمية الصرف وتحديد الشروط اللازمة للتأكد من صحة الديون ومتابعة عمليات إطلاق الصرف". وكان العراق قد استطاع شطب ١٠٠ مليار دولار من ديون نادي باريس البالغة ١٤٠ مليار دولار، بعد أن وقّع بشكل منفرد مع بعض هذه الدول اتفاقية خفض الديون تجاه العراق وبنسبة ٨٠٪ منها، فيما وقّع مع البعض الآخر على شطب ١٠٠٪ من ديونها.

ويسعى العراق إلى إلغاء ديونه المترتبة عليه خلال فترة حكم النظام السابق التي قدرت حينذاك بأكثر من ١٢٠ مليار دولار والتي تعود بعضها إلى تعويضات بسبب الحروب التي شنها على جيرانه والبعض الآخر لدول وتجار.

يذكر أن نادي باريس الاقتصادي وهو مجموعة غير رسمية من المولين من ١٩ دولة من أغنى بلدان العالم، منها استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، اسبانيا، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة التي تقدم الخدمات المالية مثل إعادة جدولة الديون وتخفيف عبئها وإلغائها عن البلدان المدينة والدائنة.

الى ذلك قالت اللجنة المالية النيابية أن العديد من المحافظات لا تتحمل وحدها مسؤولية تأخر صرف موازناتها المالية السنوية، مشيرة إلى أن وزارة المالية مسؤولة أيضا عن تأخر تنفيذ المشاريع في المحافظات. ويجري مجلس الوزراء مناقشات مستفيضة لموازنة العام المقبل بعد ان رفعت وزارة المالية مسودة الموازنة إلى مجلس الوزراء الاسبوع الماضي.

ويتوقع خبراء اقتصاديون تأخر موازنة عام ٢٠١٢ في مجلس النواب بسبب خلافات سياسية بين الكتل النيابية تبرز عادة مع مناقشته الموازنات المالية سنويا.

وقال عضو اللجنة أمين هادي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن "العديد من المحافظات تأخرت في صرف موازناتها المالية لهذا العام وهذا لا يعني أنها تتحمل المسؤولية كاملة عن التأخير، بل ان دوائر معينة في وزارة المالية تتحمل مسؤولية تأخير تحويل المبالغ إلى المحافظات".

وأوضح هادي أن "الموازنة تشهد في كل عام تأخير إقرارها وهذا بدوره سيؤدي إلى تأخير وزارة المالية في إطلاق التخصيصات المالية للمحافظات"، مبينا أن لجنته ستدرس آلية صرف تلك المحافظات وفقاً للظروف التي مرّت بها.

وتشير الأرقام الحكومية إلى أن موازنة العراق للعام المقبل ستبلغ ١٣١ تريليون دينار (نحو ١١٢ مليار دولار) بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي، وبعجز قدره ٢٣,٣ ترليون دينار عراقي قرابة (٢٠ مليار دولار).

ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عائدات النفط لتمويل زهاء ٩٥ ٪ من موازنته السنوية، وغالبا ما يتأخر إقرار الموازنات المالية في العراق وكذلك التصويت عليها داخل مجلس النواب بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

وتشير الفقرة رابعا من المادة العاشرة من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١١ إلى أن "لمجلس النواب الحق بسحب الثقة من الوزير أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة في حالة عدم تنفيذ ما نسبته (٧٥ ٪) من التخصيصات الاستثمارية لوزارته أو دائرته من الموازنة العامة الاتحادية".

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طوال من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وبرغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام العراقي السابق، لم تستطع الحكومات العراقية توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، التي غالبا ما يحتجّون على نقصها.

سعر سلة أوبك يرتفع إلى ١١٠,٣٨ دولار

بغداد / متابعة المدى القتصادي

ارتفع سعر سلة أوبك التي تضم نفط البصرة الخفيف يوم الاول من امس الأربعاء إلى ١١٠,٣٨ دولار للبرميل. وقالت منظمة أوبك امس الخميس ان سعر سلة خاماتها القياسية ارتفع إلى ١١٠,٣٨ دولار للبرميل من ١٠٩,٧٤ دولار في الجلسة السابقة، بحسب ما أوردته "رويترز". وتتكون سلة أوبك من ١٢ خاماً هي مزيج صحارى الجزائري وجيراسول الانغولي والخام الإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي والسدر الليبي وبوني الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي ومربان الاماراتي وميري الفنزويلي وأورينت الاكوادوري. ويبلغ إنتاج العراق من النفط حاليا نحو ٢,٨ مليون برميل يوميا وهي المرة الأولى التي يصل فيها إلى هذا المستوى خلال ٢٠ عاما بفضل زيادة الاستثمار وتراجع العنف.

مصدر: صادرات النفط للشهر الماضي بلغت ٦٣ مليون برميل

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال وكيل وزارة النفط معتصم اكريم: ان العراق قام بتصدير كمية من النفط تبلغ ٦٣ مليون برميل خلال تشرين الثاني الماضي، فيما قال برلماني ان صندوق النقد الدولي لم يوافق على احتساب العراق سعر برميل النفط الواحد بـ ٨٥ دولاراً ضمن موازنته المالية العام المقبل.

واوضح اكريم لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز): ان معدل صادرات النفط خلال الشهر الماضي بلغ مليونين و ١٠٠ الف برميل نفط يومياً"، ووفقاً لهذه الاحصائية يكون العراق قد صدّر ٦٣ مليون برميل نفط خلال الشهر الماضي".

وكان الموقع الرسمي لوزارة النفط قد اعلن ان الصادرات خلال تشرين الاول الماضي بلغت ٤٦ مليوناً و ٨٠٠ الف برميل، باحتساب سعر برميل النفط الواحد بـ ١٠٤ دولارات و٤٣ سنتاً، وبذلك تبلغ قيمة صادرات نفط تشرين الأول الماضي ٦ مليارات و٧٤٢ مليون دولار اميركي"

وبحسب الموازنة المالية التي اقرتها الحكومة للعام الحالي ٢٠١١ فان العراق يحتاج الى تصدير مليونين و ٢٠٠ الف برميل نفط يومياً.

من جهته، قال عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب بايزيد حسن لـ(آكانيوز): ان "مشروع قانون ميزانية عام ٢٠١٢ لم يصل الى مجلس النواب حتى الان، وما زال في مجلس الوزراء بسبب وجود بعض المشكلات التي اشرتها وزارة المالية، بينها ان العراق قام باحتساب سعر برميل النفط بـ ٨٥ دولاراً، الا ان صندوق النقد الدولي لم يوافق على احتساب هذا المبلغ، مطالبين بتخفيضه نظراً لتخفيض الديون المترتبة على العراق".

ويمتلك العراق رابع اكبر احتياطيات للنفط في العالم، ويسعى للارتقاء بمستوى الانتاج عن طريق الشركات الاجنبية العاملة في حقول النفط المختلفة والوصول الى انتاج ١٢ مليون برميل عام ٢٠١٧. في غضون ذلك أعلن مدير عام التدريب والتطوير في وزارة النفط اقدام محمد رضا عن اعتماد وسائل عمل متطورة في جميع مفاصل الوزراة، من خلال اعتماد وسائل تدريب متطور خلال الدورات التدريبية التي تنظم داخل وخارج البلد. وقال رضا (للوكالة الاخبارية للانباء): ان آلية التعاون التي تبنتها الوزارة وتبادل الخبرات جاءت بنتائج ايجابية على مستوى تطور الخبرات الفنية داخل ميدان الانتاج والنقل والتصنيع النفطي.

واضاف: تعمل الوزارة على استثمار نسب من المبالغ المتخصصة من عقود جولات التراخيص لمجالات التكنلوجيا والتدريب والزمالات، مشيرا الى أن الوزارة تبني خطة لتاهيل الكوادر النفطية، التي تعمل على تطوير القطاع النفطي. واشار الى أن الوزارة أتجهت الى تطوير معاهد النفط وتوفير جميع المستلزمات الضرورية من مختبرات وورش متطورة ومناهج دراسية حديثة تناسب واقع التطور الذي يشهده القطاع النفطي العالمي.

يذكر ان الشركات النفطية متواصلة في تنظيم دورات تدريبية سنوية داخل وخارج البلد لتطوير كفاءة منتسبيها من مهندسين وفنيين، في خطوة أن يوازي تطوير المعدات الانتاجية رفع الكفاءة البشرية .

المالية: الموافقة على تثبيت ٣ آلاف موظف في مفوضية الانتخابات

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت لجنة الخدمات النيابية أنها حصلت على موافقة وزارة المالية لتثبيت ٣ آلاف موظف من مراكز التسجيل في مفوضية الانتخابات.

وقال عضو اللجنة إحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "لجنة الخدمات النيابية استحصلت على موافقة وزارة المالية بتثبيت ٣ آلاف موظف من مدراء مراكز التسجيل الذي تتجاوز خدمتهم الفعلية عاماً كاملاً". واوضح: ان "وزير المالية رافع العيساوي والمسؤولين في الوزارة وجدوا مسلكا قانونيا لتثبيت ٣ آلاف من الموظفين غير الدائمين في مراكز التسجيل في مفوضية الانتخابات وذلك بشمولهم بالمادة ١٢ فقرة خامساً من قانون موازنة الدولة". ولفت العوادي إلى أن "وزارة المالية ستقوم بتعيين ٢٠٥٩ موظفاً من مدراء مكاتب المفوضية في المحافظات العراقية خلال الشهر المقبل". وتشكّلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يترأسها فرج الحيدري بعد انتهاء الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥ بعد أن قدّم أعضاء المفوضية السابقون استقالتهم وتم تشكيل هذه المفوضية اعتمادا على استحقاقات انتخابات عام ٢٠٠٥. يذكر أن المفوضية الحالية قادت ثلاث عمليات انتخابية الأولى لمجالس المحافظات والثانية للانتخابات النيابية والثالثة لانتخابات برلمان إقليم كردستان وحصلت على إشادة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

اقتصادي: الذهب المحلي لا يتأثر بتذبذب أسعاره العالمية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

يرى المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي أن الذهب في العراق لن يتأثر بتذبذب سعر الذهب في الاسواق العالمية، مرجحاً: أن يبقى سعره مستقراً في الاسواق المحلية.

وقال العكيلي لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن التذبذبات الحاصلة لسعر الذهب في الاسواق العالمية لن تؤثر على سعره محلياً نتيجة ان العراق معتمد بصادراته وايراداته على النفط، لذلك فأنه يتأثر بأسعار النفط ولا يتأثر بأسعار الذهب.

وتوقع العكيلي خلال الفترة المقبلة سيشهد الذهب استقراراً بسعره نتيجة الطلب المحلي له يكون بشكل محدود "أي ليس بزيادة ولا نقصان مشيراً الى ان بعض العوائل بدأت تتجه نحو شراء "شبيه الذهب" لرخص ثمنه وبرقه الذي يشبه الذهب.

وأوضح ان ذلك يعطي مؤشراً بان الذهب سيبقى ثابتاً على سعره الحالي ولن يتاثر بسعره عالمياً.

وحمّل المحلل الاقتصادي التاجر العراقي التلاعب باسعار الذهب المحلية نتيجة ما يقوم بتهريبه الى الخارج او عرض كمية كبيرة في الاسواق العراقية ما يؤدي الى انخفاض سعر الذهب وارتفاعه محلياً. وفي وقت سابق، توقعت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية النائبة نورة سالم ارتفاع سعر الذهب خلال السنة القادمة نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية.

وقالت سالم : ستشهد السنة القادمة ارتفاعا ملحوظاً في سعر الذهب عالمياً نتيجة الازمة الاقتصادية التي أصابت أمريكا وأوروبا ما أدت الى عدم الاستقرار في أسعار المواد والبضائع في الاسواق العالمية، مؤكدةً أن سعر الذهب سيتجه نحو الصعود من الآن.

وأشارت الى ان الصين لها دور كبير بتذبذب سعر الذهب عالمياً كونها تمتلك خزينا كبيرا من الذهب الذي أعتبرته كملاذ أمن لأموالها للتجنب من مخاطر الازمة الاقتصادية العالمية لأسواقها، مبينةً: يتم إما بضخ الذهب وبشكل كبير الى الاسواق العالمية او الاحتفاظ به فهذا ما يؤدي الى تخلخل سعر الذهب عالمياً .

مذكرة تفاهم مع شركة إيطالية للبناء والإنشاءات في ذي قار

ذي قار / وكالات

أعلنت هيئة الاستثمار في محافظة ذي قار عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ايطالية متخصصة في مجال البناء والإنشاءات، فيما أكدت الشركة عزمها على فتح مقر إقليمي لها في المحافظة.

وقال رئيس الهيئة لـؤي خير الله لـ"السومرية نيوز": إن "هيئة استثمار ذي قار وقعت مذكرة تفاهم مع شركة دي دي كروب الايطالية لبناء مجمعات سكنية في المحافظة"، مبينا أن "الهيئة ستقدم التسهيلات اللازمة للشركة نظراً لما تحتاجه المحافظة من استثمارات في المجالات كافة". وأضاف خير الله: أن "الهيئة تحرص على بناء المجمعات وفق المعايير التي تعتمدها وزارة الإسكان العراقية".

من جهته قال صاحب الشركة الايطالية ايزيو دي ليلا لـ"السومرية نيوز": إن "مدينة الناصرية تحظى باهتمام الشركات الايطالية لما تتمتع به من موقع ستراتيجي يربط المحافظات الأخرى بعضها البعض". ولفت ليلا إلى أن "شركته عازمة على فتح مقر إقليمي لها في محافظة ذي قار"، موضحاً أنها "نفذت العديد من المشاريع في عدد من الدول العربية كمصر وليبيا والكويت بالإضافة إلى بناء محطات كهربائية في الأردن مما أعطاها خبرة واسعة في التعامل مع الشرق الأوسط".

وكانت هيئة استثمار محافظة ذي قار منحت في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١١، رخصة استثمارية جديدة لشركة الصدارة الإماراتية لبناء ٨٥٠ وحدة سكنية بأربعة نماذج ومختلف المساحات، كما منحت في الـ٢٤ من نيسان الماضي، ثلاث رخص لمشاريع خدمية إلى شركات محلية بكلفة ٣٧ مليارا و ٥٠٠ مليون دينار عراقي، لتنفيذ مشاريع توزعت بين قطاعات التجارة والصناعة والإسكان.

يذكر أن محافظة ذي قار أحالت حتى الآن ٢٦ رخصة استثمارية لمستثمرين عراقيين وعرب وأجانب في المجالات التجارية والزراعية والصناعية والسياحية والترفيهية والإسكان والخدمات.